عام

العلمانية والتسامح

أية علاقة؟

الحاج أوحمنه الدواق

باحث جزائري

قسم العلوم الإنسانية والفلسفة

جميع الحقوق محفوظة
مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
All rights reserved
Mominoun Without Borders

مدخل:

في دراستين سابقتين، تناولنا مفهومي التسامح والعلمانية، وننتقل الآن إلى بيان الصلة بينهما، حيث يظهر أنه من المفارقات الغريبة في تقدير التحليل طرح تساؤل العنوان، والعلة كامنة في طبيعة العلمانية من حيث ما هي؛ فحمولتها الدلالية أجمعت على جوهرها القائم على الفصل والإبعاد، في حين أنّ التسامح قيمة تجميعية توليفية، تساعد على تجاوز التنازعات والتجاذبات، وليس تغذيتها وتوليدها إنشاء وتكريساً. لذلك، نزعم أنه من غير المنطقي أن نعمد إلى وضع التسامح مضمومة ذات صلة بالعلمانية، لاستحالتها تماماً وأبداً. فحيثما وجدت الرؤى والنظم والإجراءات المبعدة، عسر إقامة المؤسسات والنظريات الداعية إلى التجاوز والصفح والمغفرة. ويتأكد افتراضنا في الإجابة إذا عمدنا إلى تفصيلها عبر المراحل الخبراتية والتحليلية التالية.

1- العلمانية كنظام شمولي رؤيوي كلي ونهائي:

ليس خافياً على المتتبع لأحوال التاريخ الحديث لأوروبا، مبلغ النزاع الذي حصل داخل أروقة وعي أفرادها بين المؤسسات الدينية، وبين القاعات الأخرى في بنية المجتمع الأوروبي، والمتمثلة في الجامعات ودور البحث ومؤسسات صناعة السلوك العام، ثقافياً وتربوياً. فأدى الحال المقرر إلى العمل وبجميع الأساليب الفكرية والمؤسساتية على زحزحة المحاضن المشرفة على الدين وشؤونه، فكان أن اندفعت الطاقة الإبداعية مظهرة تهافت الدين وعجزه بنيوياً عن مواكبة التطورات التاريخية، فواجهت المؤسسات ذلك بالحرب والإبادة وبنصب محاكم التفتيش، فأسلم المأزق الذي وجدت أوروبا نفسها فيه، إلى ضرورة تنحية الدين بطرح العلمانية أو العلمانوية أو المدنية مقابلاً للاهوتية ولجميع أشكال التصور المفارق المتأسس على المعاني المتجاوزة، المتكئة على الوحي مبرراً انطولوجياً ومعرفياً، يبعث مشروعية. والغرض المقصود تحقيق توازن بين الشرط الإنساني للحياة، وبين شروط أخرى كبتت عنفوانها في غير ما مكان أو وقت.

والعلمانية بتشكلاتها الفلسفية المتعددة "...حينما تتعامل مع الإنسان، تنظر إليه في إطار نموذج تحليلي مادي/طبيعي، يستبعد كل خصائصه الطبيعية مثل تركيبته ومقدرته على التجاوز، واستقلاله عن المقولات المادية/الطبيعية، ثم تقوم بتفكيكه إلى عناصره الأولية المادية الحقيقة، وترده في كليته إلى مبدإ مادي واحد، وتقوم بتعميم المبادئ العلمية والرياضية على جميع الظواهر بما في ذلك الإنسان".[1] وهنا أتساءل ما الذي يجعل العلمانية ظاهرة تعميمية؟ ثم أين التسامح إذ تحكم على الإنسان المتفرد في كينونته وصيرورته؟ كما تحكم على

[1]- عبد الوهاب المسيري، **العلمانية الجزئية والعلمانية الشاملة**، ج02، ص 118

الحجر والشجر، خاصة وقد استعانت بنتائج العلم وعملت على توظيفها في تحليلات وتقييمات فلسفية تستبعد وتلغي كل ما هو متعالٍ فيه.

وما يثبت طابع الشمولية في العلمانية أنها تمتد بأحكامها المعرفية واستنتاجاتها القيمية إلى أقصى أطراف الكون، وتتنبأ بمديات التاريخ التالي، وحتى الماضي، حيث تسلب كل شيء إلى مضمارات تحليل وفهم، تبدأ من المعطيات الجزئية وتنتهي إلى قوانين كليّة، تحولها إلى نواميس تقرأ بها كل شيء من غير استثناء، وهنا تثبت العلمانية ظاهرة عامة تعميمية، وكليّة شمولية. "...إنه بعد أن تصل المتتالية العلمانية الشاملة إلى التحقق في معظم حلقاتها، تصفى الثنائيات، وتصفى بذلك تركيبة الإنسان ومقدرته على التجاوز...فيختفي الإنسان الفرد، الحر، الواعي، المسؤول أخلاقياً واجتماعياً، ويذوي كيانه كمقولة مستقلة عن عالم الطبيعة/المادة، ويصبح جزءاً لا يتجزأ منها، وينظر إليه باعتباره كائناً أحادي البعد، بسيطاً، ومع إنكار تركيبة الإنسان ومقدرته على التجاوز تسود الواحدية المادية، وتنزع القداسة عن العالم، فيسقط في قبضة الصيرورة المادية..."[2].

قد يرد عند الحد الذي بلغناه في التقرير سؤال مفاده: ما علاقة ذلك بالتسامح في وشيجته مع العلمانية؟ فأبادره بأنني أحفر خلف المسبقات المعرفية المؤسسة للوعي العلماني في نظرته للعالم، وتالياً في موقفه السياسي القانوني والأخلاقي؛ أي في رؤيته إلى التسامح ومنابعه وتقييمه له، وهنا أقر بأن الوعي المستند إلى نظرة معرفية مبعدة لكل ما يتجاوز المادة التي تضعها العلوم الطبيعية والإنسانية المقصية للمفارق، أمام الوعي الذي تنبثق منه كل النظم الرؤيوية والأنظمة المؤطرة للحياة بتفاصيلها، حتماً ستنتج شكلاً من التسامح فيه كل عناصر اللاتسامح، وهنا تكمن المفارقة في مربضها ومحضنها النظري المولد.

ومن العلامات المبرزة لـ"اللاتسامح" على مستوى الرؤية والتنظير الشامل أنّ العلمانية تعمد مع التراكم التاريخي إلى نوع من الاختزالات حتى غير السافرة "...على المستوى النماذجي الفعال ومستوى المرجعية النهائية تستبعد الإله، وأية مطلقات، من عملية الحصول على المعرفة ومن عملية صياغة المنظومات الأخلاقية، كما تستبعد الإنسان من مركز الكون بشراسة، وتنكر عليه مركزيته وحريته"[3] وقد رأينا، في الطرح المفاهيمي الأول لطبيعة العلمانية وكيف تتحرك، أنها تبدأ ملتزمة الصمت أمام المطلقات، ثم تمتد مع الوقت لتصل مرحلة إنكار واستبعاد كل ما يتجاوز مقرراتها المعرفية القائمة على الفصل، غير صامتة بل مسكتة لكل نطق لا يتكلم وفقاً لطريقتها في التخاطب والتجاوب.

[2]- محمد عمارة، **الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية**، دار الشروق، القاهرة، ط01، 2003، ص 18

[3]- المصدر نفسه، - نقلاً- ص 20

وبما أنها متلازمة مع التاريخ الأوروبي وأوضاعه المزرية الناتجة عن الاكتساح الإكليروسي الجامد لكل شيء، فكان من اللازم ورود "الثورة العلمانية التي فجرتها فلسفة التنوير الأوروبي، والتي أقامت قطيعة معرفية مع فلسفة الحكم الكهنوتي، وأسست النزعة العلمانية الحديثة على التراث الأوروبي القديم وعلى عقلانية التنوير الأوروبي الحديث، والتي أحلت العقل والتجربة محل الدين".[4]

أبادر إلى الاستشكال التالي: كيف لتجربة معرفية وحياتية جزئية من جهة الجغرافيا والتاريخ، تمتد لتتحول إلى نمط كوني كلي، تفسيراً وحكماً، ثم تطاول تجارب الآخرين التاريخية والحياتية بدعوى التحضر والحداثة؟ أين التسامح أولاً؟ ثم أين التسامح ثانياً؟ أين المختلف الأول الذي لا يقنع بتفسير العلمانية وتحليلها للحياة؟ ثم أين الشعوب الأخرى في منظورها الوجودي ذي الخصوصيات الحضارية المباينة؟

وليت الرؤية تقف عند حد التأسيس المستقل، ثم تترك مجالات فكرية وتعليمية أخرى لغيرها، لكن "...لم يعد الإنسان يخضع إلا لعقله في أيديولوجيا التنوير التي أقامت القطيعة الإبستمولوجية الكبرى التي تفصل بين عصرين من الروح البشرية: عصر الخلاصة اللاهوتية للقديس توما الإكويني، وعصر الموسوعة لفلاسفة التنوير، فراح الأمل بمملكة الله ينزاح لكي يخلي المكان لتقدم عصر العقل وهيمنته، وراح نظام النعمة الإلهية ينمحي ويتلاشى أمام نظام الطبيعة..."[5]. ففتوح الروح الجديدة على حساب تقاليد ترجع بجذورها إلى الدهور الأولى للتشكل التاريخي البشري، ومع ذلك لم تتهاون العلمانية في الفصل معها، باعتبارها رؤية شاملة لا تريد منافساً، فما بالك ندّاً؟..لذا عمدت إلى إدخال الوعي المخالف للدارج العلمي ابستومولوجياً، إلى جدران الكنائس والمعابد ودور الرعاية الأخلاقية وإعادة التأهيل الاجتماعي، أمّا هي فاستأثرت بكل شيء، وبالمناسبة حتى المؤسسات الأخرى التي أتينا على ذكرها، تتدخل في شؤونها وتمنعها من التكون على منوال مدني قانوني لخطورة ذلك على الدولة في زعمها.

"...أمّا الموقف العلماني، فيتميز بإحداث القطيعة الجذرية مع كل ما يشرط الموقف الديني ويتحكم به. وهو يفترض - متسرعاً- أنّ فرضية الله أو وجود الله ليست ضرورية من أجل العيش... وهذه المسألة ليست مسألة سياسية ينقسم حولها الناس بين مؤيد ومعارض، وإنما هي أكثر من ذلك وأعمق غوراً. فهناك الاختيار المستعبد/ والاختيار الذاتي أو الحر. وهذا الانقسام يصيب كل شخص أو كل إنسان في بنيته وتشكيلته النفسية العميقة. وإذن، يوجد بالفعل هنا قطيعة أساسية وجذرية مع الوحي أو معطى الوحي، لكي ينتقل المرء إلى

[4]- محمد أركون، **العلمنة والدين**، مصدر سابق، ص 72
[5]- المصدر نفسه، ص 74

تحقيق الاستقلالية الكلية للعقل".[6] تتجلى أهمية النص السابق في كونه يظهر التتابع المنطقي والتداعي التكويني للحالة العلمانية في دخولها إلى الضمير البشري، وتركزها في ثناياه على شاكلة مفردات نفسية يتم بها تقييم الأشياء والحكم عليها، بما فيها الدين والله ذاته، ثم يقال إنّ التسامح شرطه العلمنة والفصل. وأين نذهب بجذرية التعاطي وكليّته؟ والمسعى الاستقلالي المحموم والمسكون بهاجس الفصل التام؟. "لقد تفاقم هذا الموقف في الغرب إلى حد بعيد بسبب الماركسية. فقد نظرت الفلسفة الماركسية لتطور الأمور على هذا الشكل، ليس فقط في اتجاه تشكيل نظام معرفي جديد، وإنما أيضاً تشكيل فلسفة للممارسة والانخراط السياسي..."[7]، والاجتماعي والثقافي الكلي، وأصبح الوعي رهين هذا النمط من الإدراك للأشياء، ومعيار العلمية فيه والموضوعية يأتي من الجهة هذه وليس غيرها.

2- الأصل العلماني المولد والمرجعية الصلبة وانتفاء الاعتبار المعنوي الكلي في تقرير التسامح:

المعاينة النظرية السالفة أفادتنا في بيان الإطار النظري والفلسفي المشكل للنموذج المعرفي العلماني، وفيما يأتي نعمد إلى الدخول إلى العناصر المركبة لبنية العلمانية، إبرازاً للتضاد المشكل لهويتها ككائن فكري من ناحية، والتناقض الأساسي في علاقتها مع أشكال الممارسات الأخرى.

ففي نطاق الطرح السالف اعتمدت العلمانية التصوير المبعد لكل ما يخالف مسلكيتها المعرفية، وبذلك تكون مرجعيتها أحادية المنبع، أحادية الاتجاه، فتنطلق من أوليات تلغي المتجاوز، وتشرط التعقل بالنظر المتصل بنطاق المفكر فيه تحت طائلة المادي المحسوس المباشر، حيث يمكن للعقل أن يشكل صورة، أمّا ما يتعداه فليس له في بوتقة النظر نصيب ولا مكان. فالله كمقولة عليا تستنزف إلى درجة تبلغ الموت، "...وما الذي يفعله القديس في الغاب؟ سأله زرادشت عندئذ. أنظم أناشيد وأغنيها، وعندما أنظم الأناشيد أضحك وأبكي وأدمدم: هكذا أسبح لربي، بالغناء والبكاء والدمدمة أسبح للإله الذي هو ربي. وأنت أية هدية جئت لتمنحنا؟ لما سمع زرادشت هذا الكلام حيّا القديس، وقال له: وهل لدي من شيء يمكنني أن أمنحك إياه؟ بل دعني أمضي الآن بسرعة لئلا أسلبك شيئاً. هكذا افترق الرجل والشيخ، ومضيا كل في طريقه..لكن حالما وجد زرادشت نفسه وحيداً حدّث قلبه بهذا الكلام: أيعقل هذا؟ هذا القديس العجوز لم يسمع هنا في غابه بعد أنّ الله قد مات".[8]

---

[6]- فريديريك نتشه، **هكذا تكلم زرادشت**، دار الجمل، ط01، كولونيا ألمانيا، 2007، ص 39

[7]- داريوش شايغان، **أوهام الهوية**، ت. محمد علي مقلد، دار الساقي، ط01، لندن، 1993، ص ص 115/114

[8]- المصدر نفسه، ص 115

فالتسامح العلماني ينشأ من معاداة أكثر المقولات العقدية مركزية إلى درجة تحرم حتى المؤمنين بها من مجرد التعويل عليها وجودياً لتحقيق الأمان وتمكنها من مواجهة الأحداث التي تعيقها عن سيرها. فأن تؤمن بخلاف الدارج لا يعطيك ذلك الحق أن تشنع بأفكار الآخرين أو أن تنكرها. هذا هو التسامح، أمّا أن يبلغ بك الأمر إلى إلغاء أطروحات الآخرين من جذورها فهذا ضد التسامح تماماً.."..نستنتج من ذلك أنّ المنطق القائم على نفي وجود نظرة كليّة، دينية كانت أو دنيوية، لا يمكن أن يتكيف مع عالم منفتح، تعددي، نبحر جميعاً في مركبه الواحد. وهنا نصل إلى مفارقة غريبة: من أجل إنقاذ الروحانية ينبغي استخصاص الدين، وتزمين المجتمع، وإخلاء الحيز العام من سلطان الصور -المعتقدات- التي لا وطن لها، والتي، لهذا السبب، لا يمكن إلا أن تكون مؤذية للإنسان، في هذا الإطار المكسور الذي تفرضه علينا بيئة الكون المنفتحة. ذلك أنّ هذه الصيغ معزولة عن إطارها الطبيعي، تصبح النقيض لذاتها..."[9] ونقرّ مع النص بأنّ العلمانية لا تصلح إطاراً عاماً كلياً، رغم طبيعتها التي تنزع إلى الكليّة والكونيّة، وكما لا يمكنها بحال أن تولد التسامح ولا أن تنتجه مضماراً كليّاً يطيق أن يصير نظاماً يستوعب الجميع باختلافاتهم وتنوعاتهم الوجودية والتاريخية، وإن شئنا تمثيلاً ننظر إلى المجتمعات التي تتبنى العلمانية حينما تسمح للموافق القانوني والثقافي بالتواجد، وتلغي أصحاب التفسيرات المخالفة بتبريراتها الفلسفية والرؤيوية.

التصلب في المرجعية معناه إبعاد كلّ المرجعيات الأخرى، والتلويح بلا موضوعيتها ولا إنسانيتها، والسعي إلى تمكين أصل واحد أوحد مولد للمشروعية العامة، وحتى الخاصة، رغم تظاهر الرؤية العلمانية بترك الفردية لأصحابها، باعتبار أنها تعبير أنطولوجي عن عالم الخصوصيات. أمّا الحياة العامة، فلا يحق للمتميز أن يظهر تميزه، باعتبار ضديته مع النسق العام للحياة الاجتماعية والسياسية والقانونية. وليت العلمانية تخبرنا كيف يستقيم أن تزعم التسامح، وهي تلغي بعنوان إنساني كلّ وجهات النظر المقابلة المتولدة من مستويات إدراكية وتصورية للعالم، خلاف ما ألفته "بين الإنسان المسلم، وحتى المسيحي، وبين محيطه هناك مفارقة ينبغي التنبه لها؛ فعلى الصعيد الفردي يمكن للإنسان أن يبقى منفتحاً على البعد الأسطوري الخيالي للروح، ولا شيء يمنعه من ذلك. أمّا على الصعيد الجماعي، فعليه أن يحيا على مستوى التاريخية والتحولات التي تولدها هذه الأخيرة. ويغدو الانفتاح، بهذا الشكل، طريقة وجود في العالم، نظام الكون الشيزوفريني الجديد الذي ينبغي التكيف معه..."[10].

[9]- المصدر نفسه، ص 115
[10]- المصدر نفسه، ص 132

ليت شعري كيف يستقيم أن يحيا الفرد المسكين المغلوب على أمره، تحت مظلتين وجوديتين ونفسيتين وأخلاقيتين؛ إحداهما عندما يصمت ويمسك عن الكلام والحديث وإقامة علاقة. والأخرى حينما ينخرط في نطاق العام والمجتمعي. أيّ تسامح هذا الذي يحمل الإنسان على ازدواجية مقيتة يحيا فيها الانفصام التام، والتباعد الميكانيكي المولد للتنازع المرجعي في حياة الفرد والجماعة، إذ يحتار أحدهم بأي طريق يعامل أقرانه، بالمستوى الجوهري الأول، المعبر عن عمق الذات وغورها الدفين، أم يتواصل معه تحت مظلة قانونية مدنية، تترجم الإلزام والالتزام على الخط المجتمعي؟ "إنّ النظرة الجديدة تنطوي على نسقين من العظمة يمكن تراكبهما، ولكن لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر؛ والانتقال من أحدهما إلى الآخر يتطلب، مهما قلنا، قطيعةً وليس تطوراً، وذلك لأننا غالباً ما ننكر تناقضهما الذي ننتهي به إلى اختزالات من كل نوع، اختزالات تولد حقلاً من الاعوجاج، تكون فيه كل القيم فاسدة من أصلها، وتولد فيه الأشكال المتغيرة المنبثقة منه حقلاً من الهجانة، وبالتالي وعياً مغلوطاً".[11] والسؤال المكين وقد بلغنا إلى تأكيد عظم المفارقات النابعة؛ ما دامت العلمنة حصيلتها هجانة ووعياً زائفاً يولد سلوكيات عدمية متناقضة، فكيف نريدها سياجاً للتسامح وحامية له، في وجه الأصوليات بأنواعها؟.

خصوصية مرجعية العلمانية زيادة على ما قيل، أنها تعبير عن انتماء تاريخي ذاتي، تشابكت ظروف ومعطيات ذاتها في تكوينها، مما يفيد عجز هذا التاريخ عن التحول من معطيات متلبسة بظروفها إلى منطق كوني عالمي يتيح للآخرين التعقل والممارسة نفسها؛ أي الشروط الحياتية التي تمنحها للمقتنعين بها والممارسين لها. "عندما يستخدم غربي ما مقولاته الثقافية الخاصة لفهم أحداث العالم، فما عليه إلا أن يغرف من مخزون ذاكرته الجماعية التاريخي، لأنه يعرف أنّ خطابه خطاب هيمني، مرفق بمجموعة مآثر تكنولوجية لا سبيل لأحد في مقاومتها. أمّا نقطة ضعفه، فهي حين يتثبت من أنّ نتائج تحليلاته قد دحضتها الوقائع، وأنّ مقولاته لا تتطابق مع حقائق عوالم أخرى..."[12] ولأنها لا تتطابق فكيف يحمّلها الآخرون مضموناً مفهومياً لمواجهة العالم؟ وكيف يكون الغرب متسامحاً وقد مارس القهر الاستعماري على الآخرين وعلى أسلوبهم الحياتي؟.

أحكام الغرب الوجودية وتنميطه الانفصالي لمرجعيات الوعي والصلابة المستميتة في رفض المتجاوزات والمتعاليات، حوّل عمقه الحضاري إلى وحش "فرانكشتاين، وهو ظل فرانكشتاين نفسه. هذا الظل يرمز إلى كبوتات اللاشعور الغربي عندما يتشكل في بنى مختزلة، فينقض على كل فضاءات الفكر والفن والذوق

[11]- داريوش شايغان، **ما الثورة الدينية، الحضارات التقليدية في مواجهة الحداثة**، ت. محمد الرحموني، دار الساقي، ط 01، 2004، ص 161
[12]- المصدر نفسه، ص 171

ويلوثها، مولداً عند اتصاله بالحضارات غير المحصنة مسوخاً غريبة. وكلّ الأشكال الممسوخة التي تواجهنا، وكلّ المركبات الشاذة التي تبقى ملتبسة في أذهاننا وتشوه تقويماتنا، سواء في ميدان الفكر أو في ميدان الذوق والأحكام الجمالية، تتأتى من هذا الخلط بين السياقات..."[13]، وهنا يحضر في حسبان التحليل تقرير مفصلي مرتبط بجوهر الموضوع وحدوده، وهو التسامح فكرة ناشئة من ظلال تاريخية وسوسيوثقافية ولدتها وكرستها العلمانية بديباجتها النظرية والتأسيسية، وأيضاً بطبيعة الدولة التي شكلتها في فترة العصور الحديثة... وتحزب العلمنة مقدراتها المركبة لتحقيق الرؤية الأحادية للعالم والمتشبعة بوعي فصلي جذري يسيّج قطاعاً من الحياة بقيم يزعم كونيتها وإنسانيتها، وهنا ينقلب السحر على الساحر، ولا بدّ للسّاعي، لتخطي عقبات التغرب رؤيوياً، أن يجمل أمره من جهة عدم الوقوع في مشابكه المتراكمة من أساليب التربية والحمل التثقيفي على الشكل الغربي للحياة وتصويره للوجود... "إنّ التغرب يأتي من كوننا لم نع النقلة المحتومة التي عشناها ونحن ننغمس في الشبكة الكوكبية لعالمنا؛ فلم نتفطن إلى ذلك التنافر الكامن، ومن كوننا كنا نبحث عن أسباب التفاوت بيننا وبين الغرب في الوقائع الخارجية عوض البحث عنها داخل بنانا الذهنية. وهكذا، فإنّ التغرب يظهر في آخر المطاف في مظهر وعي مزدوج الزيف، يشوّه في الوقت نفسه الأفكار المفروضة علينا، والتي ندعي فهمها كل الفهم..."[14].

فالتسامح ينتفي بالنسبة للغرب أمام العالم، وينقلب إلى أداة تدعو الآخر إلى التنازل عن خصوصياته، بدعوى تحقيق الاشتراك والتعايش، ولا يقف الأمر عند حدود معينة من غير مراعاة للقداسة، والمبجلات ونطاقات الهوية الذاتية للآخرين، "ولهذا، فإنّ الفكر الباحث هو أيضاً فكر مقدام، لا يخشى الارتماء في هاوية العدم وتحطيم الأصنام بضربات موجعة. تراجع أمام خطر **القفزة**؛ فهو متحرر من سلطان الماضي وكذلك من ذاكرة التقليد، وهو لا يخشى السقوط لأنّ كل عثرة هي بالنسبة إليه انطلاقة جديدة في مغامرة جديدة. لذلك هو وحيد ومأساوي، جنون الأعالي هو قانون قفزاته اليائسة، والتكرار العبثي قدره...إنه مثل سيزيف لا يملّ أبداً من السقوط وإعادة الكرّة".[15] مادام الوعي العلماني قد فقد التعالي واللامحدود بالمنطق الإبراهيمي وتقاليد الأديان، فليس عن سيزيف بديلاً، ولا عن بروميثيوس مخاتلاً سارقاً، فلا يقبل المتجاوز ولا يصبر على مفارقته، وهنا تكمن المفارقة.

---

[13]- المصدر نفسه، ص 175

[14]- محمد تقي جعفري، **العلمانية والإسلام**، ت محمد زراقط، دار الهادي، ط01، بيروت، 2001، ص 65

[15]- المصدر نفسه، ص 99

3– العلمانية ضد:

أقصد بالعلمانية ضداً، بالنظر إلى كونها رؤية شاملة كليّة لا تقنع بالتفسيرات الجزئية، وبالتالي المتنوع والمختلف لا مكان له في ثناياها، ولأنها مرجعية صلبة مصمتة تنكر المعنويات المتعالية، فهي خلاف كلّ نظرة إلى العالم تستقي من المعنويات وتتعدى بها النطاق المادي المباشر. لذا أزعم أنّ العلمانية لا يمكنها بأي وجه أن تحقق التسامح، فهي ضدّ المؤسسات الدينية والثقافية والقيمية التي لا تتبنى أسلوبها، وهي ضدّ أساليب التعليم والتربية الماتحة من معين مرجعيات ذات طابع مستدع للخصوصيات وحاث عليها ومقوٍّ لها، وهي ضدّ التاريخ الماضي من جهة إعادة تشكيله وبنائه بكيفية تتوافق تماماً مع شكل التنظيم الخاص بها، وهي ضدّ وجدان الإنسان، لأنه لا يقع تحت طائلتها أول الأمر، لكن ما تلبث أن تقتحمه للانقضاض على جوانب التعالي والقداسة والكرامة فيه. "في النظام العلماني، نحصر الدافع لإجراء القوانين المرتبطة بالبعد الثاني بتأمين الحياة الطبيعية، من هنا فإنّ الالتزام بالقانون عند الأقوياء مقبول، طالما أوجب لهم نفعاً أو رفع عنهم ضرراً، وفي غير هذه الصورة وجود القانون وسائر الضوابط وعدمه عندهم سيان".[16] ولا يقف طموح العلماني من الحياة عند هذه الحدود القانونية الشكلية، لكن طبيعتها كمتتالية كما سبقت الإشارة، فإنها تنتهي إلى اكتساح كل شيء ورفض كل ما يخالفها، فتنتهي إلى اللحظة العلمانية المطلقة، فتسبغ الوجود ككل بطابع واحد مكرر، المهم ألا هوادة مع ما يخرج عن دائرة تحكمه وتمكنه. "بعد أن تصدت العلمانية لنفي الدين والأخلاق من حياة الإنسان، وجعلت أفراد الإنسان غرباء عن بعضهم بعضاً، وحتى غربتهم عن ذواتهم وتجاوزت ذلك إلى أن سقطت في هوة الإنسان الذئب، بعد كل هذا كيف يمكن الحديث عن الأخوة بين الناس؟ إلى الآن هل أجاب مدونو حقوق الإنسان الغربيون عن هذا السؤال؟. هل تعلمون أنه بنفي الأصول والقيم، نكون قد رسمنا خط البطلان على الكلمات والسطور التي تتحدث عن عظمة وكرامة الإنسان؟ وبهذا نكون قد جرحنا الإنسانية جرحاً لا دواء له ولا علاج".[17]

4– العلمانية والإمبريالية صنوان:

رحم الله أستاذنا المسيري (2008) عندما أعمل في الظاهرة العلمانية بمنطق التحليل والتعقل، ومضى بها إلى أفق التركيب والخصوصية الإنسانية، فانتهى إلى القول إنّ العلمانية رؤية تعمل على تحقيق لحظاتها النماذجية الكبرى، وهي نقطة التحكم النهائية والكلية في كل شيء. من الناحية المعرفية لا تتسامح العلمانية مع المرجعيات المتجاوزة، ومن الناحية القيمية تلغي كل المنظومات الأخلاقية المؤمنة بالمطلقية والعمومية والكلية

[16]- عبد الوهاب المسيري، **العلمانية تحت المجهر**، مصدر سابق، ص ص 124-125
[17]- ألبرت شفيتسر، **خلقة الحضارة**، ترجمة عبد الرحمن ....، دار الأندلس، بيروت، ط03، 1983، ص 11

والثبات، وكذلك رؤيتها الجمالية. أمّا مصداقها التاريخي، فهو الإمبريالية، المعبر السياسي والعسكري عن المنحنى الحقيقي لتتالي الصيرورة الفاصلة، حيث يمتد الزعم بكمال النموذج الخاص إلى إلغاء التفرد والتميز بزعم تحقيق التسامح والإنسانية، بالاستعمار مرة، وبالترشيد أخرى، وبحرب الإرهاب ثالثة، وهنا ينتهي الوعي العلماني إلى منطق الحدود الدموية التي لا تثق في شيء ولا تلوي على شيء..."فرغم أنّ الإنسان الغربي بدأ مشروعه التحديثي بالنزعة الإنسانية التي همّشت الإله، ووضعت الإنسان في مركز الكون، إلا أنها، شأنها شأن أية فلسفة مادية، ترى أنّ الإنسان هو إنسان طبيعي/مادي، يضرب بجذوره في الطبيعة/المادة، لا يعرف حدوداً أو قيوداً، ولا يلتزم بأية قيم معرفية أو أخلاقية، فهو مرجعية ذاته، ولكنه في الوقت نفسه يتبع القانون الطبيعي، ولا يلتزم بسواه. لذا فهو في واقع الأمر كائن غير قادر إلا على التمركز حول مصلحته (منفعته ولذّته) المادية وبقائه المادي، فالإنسانية مفهوم أخلاقي مطلق متجاوز لقوانين المادة مفارق لها. ولذلك بدلاً من مركزية الإنسان في الكون تظهر مركزية الإنسان الأبيض في الكون، وبدلاً من الدفاع عن مصالح الجنس البشري بأسره يتم الدفاع عن مصالح الجنس الأبيض. وبدلاً من الاحتكام للقيم الإنسانية تستخدم القوة، ويصبح همّ هذا الإنسان الأبيض هو غزو الطبيعة المادية والبشرية وتوظيفها لحسابه واستغلالها بكل ما أوتي من قوة".[18] وليست الإمبريالية في مؤسساتها المركبة والغائرة إلا هذه. وتجربة أوروبا العلانية مع نفسها، الحروب القومية، ثم ما ينعتونه بالحرب العالمية، وفلسفاتها الشمولية اللامتسامحة، وإبادة الهنود الحمر والسكان الأصليين في أستراليا ومحاولة ذلك في بلدان العالم الإسلامي وأمريكا اللاتينية، لخير دليل على مبلغ العيب النظري حتى في وضع العلمانية مع التسامح في العنوان، فما بالك بمناقشة الفكرة أصلاً؟.

وتتجلى الإمبريالية في الداخل الأوروبي على شكل قفص حديدي وضع إنسانه في نطاق استهلاكي مادّي، لذّوي، جنسي، يبدأ في تعاطي كل شيء ولا يشبعه شيء، فيدخل دوامة ليس لها بداية، ولا نهاية، وهذا ما ينعته فلاسفة أوروبا بالعدمية واستعمار الحياة وإلغاء طابع المعنى فيها، وهكذا، وإمعاناً في التأسيس نشير إلى آراء بعض كبار فلاسفة الحضارة في الغرب، ومنهم الفيلسوف الألماني آلبرت شفيتسر Albert Siweitzer في سفره المهم فلسفة الحضارة، حيث يشير في بدايته، إلى أننا "نعيش اليوم في ظل انهيار الحضارة، وهذا الوضع ليس نتيجة الحرب، إنما الحرب مجرد مظهر من مظاهره، ولقد تجمد الجو الروحي في وقائع فعلية ينعكس أثرها عليها انعكاساً له نتائج مدمرة من كل ناحية، وهذا التفاعل بين ما هو مادي وما هو روحي قد اتخذ طابعاً مقراً كل الأضرار...".[19]

[18]- المصدر نفسه، ص 12

[19]- محمد باقر الصدر، **اقتصادنا**، دار المعارف، بيروت، 1991، ص 17

يقول مرة أخرى: "من الواضح لكل ذي عينين أنّ الحضارة في سبيل الانتحار، وما بقي منها لم يعد في أمان، إنها لا تزال قائمة لأنها لم تتعرض للضغط المدمر الذي طغى على التبعية (هكذا)، لكنها كالبقية بنيت على شفا جرف...، ومن المحتمل أن يجرفها أي انهيار جديد".[20] العالم يكاد ينهار بسبب العلمانية، والبعض في بلادنا يدندن بكونها مخرجنا من التنوع الطائفي والإثني، وليت شعري، قرون طوال في ظل الثقافة الروحية والرؤيوية بعمق التقاليد الإبراهيمية، لم تجر على البشرية معشار ما كالته العلمانية لها، وما لم يبح به ضمير التاريخ أفظع وأشنع، وقد استحال كل شيء إلى مقبول ومسموح، فقط أقدر عليه.

ولو كان ما أشرنا إليه حبيس الأوضاع الاجتماعية العامة، أو الأعراف المفتوحة لهان الحال. أمّا وهو سليل المقررات العلمية، والتنظيرات الفلسفية؛ فالوضع مركب، وشديد التعقيد، وليس من السهولة كما قد يبدو، ثم "إنّ الإنسان الأوروبي ينظر إلى الأرض دائماً لا إلى السماء، وحتى المسيحية بوصفها الدين الذي آمن به هذا الإنسان مئات السنين، لم تستطع أن تتغلب على النزعة الأرضية في الإنسان الأوروبي، بل بدلاً من أن ترفع نظره إلى السماء استطاع هو أن يستنزل إله المسيحية من السماء إلى الأرض وتجسيده في كائن أرضي، وليست المحاولات العلمية لتفسير الصرح الإنساني كله على أساس القوى المنتجة التي تمثل الأرض، وما فيها من إمكانيات، ليست هذه المحاولات إلا كمحاولة استنزال الإله إلى الأرض، في مدلولها النفسي، وارتباطها الأخلاقي بتلك النظرة العميقة في نفس الإنسان الأوروبي إلى الأرض، وإن اختلفت تلك المحاولات في أساليبها وطابعها العلمي أو الأسطوري...".[21]

ولا يُعتقدنّ أنّ تركيز التحليل على الإنسان الأوربي، من باب كيل النقائص له، فقط لأنه غربي وليس شرقياً، لكن ما قصدت إليه أنّ الأوروبي يمثل خلاصة التطور الذي بلغه الإنسان إلى اليوم عبر تاريخه، ويمثل بالتالي قمة إنجاز الوعي البشري المستقل، زيادة إلى قيمة الجذبية التي تعمل على نمذجة الكون وتنميطه، فتمتد صورتها إلى أركان العالم، وللأسف يجني العالم نفس الخيبة النفسية والأخلاقية لأسلوبها، مهما تظاهرت بعلمية وإنسانية وكونية ما تفعل.

خلاصة وأفق:

وبعد، رغم ما حاوله البحث الكشف عن مبلغ المفارقة ابتداء للمقايسة بين العلمانية والتسامح، وهي أنّ المقررات المعرفية والفكرية والسياسية والقانونية الغربية، تحمل في ذاتها تاريخاً خاصاً لا يمكن حمله على

[20]- المصدر نفسه.
[21]- المصدر نفسه.

أشكال الحياة الإنسانية ككل، ثم لماذا لا تحفر الحضارات الأخرى عن مخزونها الذاتي لتجد فيه ما تعين به الإنسان، ليتحرر من الوحش الذي أطلقه الوعي الأوروبي وعجز الآن عن الإمساك به؟ مخزون متصل بقيم عليا متجاوزة، وبمشاعر وجدانية مكينة، تفصح عن الفطرة الوجودية للبشرية ككل، حيث الأمان والطعام، ولو استهلك الواحد منهم مقداراً يزيد عن أخيه بمقدار طفيف فلا يضر، فطعام الواحد يكفي اثنين، وإنّ الله كتب الإحسان على كل شيء، وماذا لو ربحت العالم وخسرت نفسك؟

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هاتف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com